وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه بابل – كليه الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

بحث بعنوان

دور الانفاق الحكومي وتأثيره في معدل النمو للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022

بحث مقدم من قبل الطلبة

محمد باسم محمد

ليث محمد ناهض

الى جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد قسم اقتصاد

وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الادارة والاقتصاد

بأشراف الاستاذ

م. م. مصطفى كامل شكير

1445هـ

2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُل رَبِّ أَدخِلنِي مُدخَلَ صِدقٍ وَأَخرِجنِي مُخرَجَ صِدقٍ وَاجعَل لِي مِن لَدُنكَ

سُلطَانًا نَصِيرًا﴾

صدق الله العلي العظيم

(يونس: 5)

الاهداء

إلى من بنورهم أضيء الكون.....

نبينا محمد وآل بيته (عليهم السلام)

الى الذي لم تفارقني روحهُ وبقيت حاضرة في روحي .....

والدي رحمهُ الله

الى تلك الأضلع التي ضمتني بحنانها .....

أمي أمد الله في عمرها

إلى من أشدد بهم أزري....

أخوتي رعاهم الله

بكل فخر وامتنان اهدي اليكم بحث تخرجي بدرجة البكالوريوس كتعبير عن امتناني العميق واعترافي بالدور الكبير الذي لعبتموه في رحلتي الأكاديمية.

محبتي وامتناني

محمد باسم محمد

الى ملهمي الاول قدوتي وقوتي الخيمة التي بها احتمي الاسم الذي به اتفاخر ابي العظيم (محمد ناهض)

الى حبيبتي الاولى اجمل ما رأت عيني الى الحضن الدافئ منبع الحب والحنان الى التي توقظني يوميا كالطفل المدلل امي العظيمة (راجحه وادي)

الى سندي اصدقائي الاقرب ثقتي وعزوتي الجدار الذي لا يميل اخوتي (غيث وطيف)

الى سعادتي بئر الاسرار شريكة المغامرات الصديقة الاولى اختي الوحيدة (لميس محمد)

بكل فخر وامتنان اهدي اليكم بحث تخرجي بدرجة البكالوريوس كتعبير عن امتناني العميق واعترافي بالدور الكبير الذي لعبتموه في رحلتي الأكاديمية لا يمكنني وصف مدى الشكر والامتنان الذي اشعر به تجاهكم على كل الدعم والتشجيع الذي قدمتموه لي على مدى سنوات دراستي لولاكم لما كنت على ما انا عليه

محبتي وامتناني

ليث محمد ناهض

الشكر والتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي منَّ علينا بنعمة العقل والدين، وهو القائل في محكم كتابهِ الكريم:

"فَٱذْكُرُونِى أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ" (صدق الله العظيم)

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآلهِ وسلم:

"مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ"

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

على إثر هذا العمل نشكر الله عز وجل الذي بنعمته تم هذا العمل حمدا كثيراً طيباً مباركاً فيه ملء السموات والأرض..

نتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف م.م. مصطفى كامل شكير

كما لايفوتني أن نتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة الذين سننال شرف مناقشتهم لبحثنا.

فلكم منا كل الشكر والتقدير

المستخلص

يهدف البحث الى الكشف عن الية عمل حكومة في رسم وتوجية متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال الانفاق الحكومي بالشكل الذي يهدف الى تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي. تنبع اهمية دراسة موضوع الانفاق الحكومي و دوره في معدل النمو للاقتصاد من خلال بيان الطبيعة الخاصة للأنفاق الحكومي وتأثيره على النمو و الاستقرار الاقتصادي عن طريق الركون الى تحليل مكونات هذا الأخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي و الحد من تفاقم مشكلتي التضخم و البطالة. برغم من تزايد معدلات الانفاق الحكومي في العراق إلا انه لم يصل الى هدفه في تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي. المعروف ان عملية التنمية الاقتصادية تؤدي الى احداث تغيرات بنيوية تؤدي الى الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ، وتهدف الدولة من خططها الاقتصادية المختلفة والتي تعتمدها الى النهوض بإنتاجها في كافة القطاعات الاقتصادية لرفع معدلات النمو للناتج والدخل القوميين، ومن هذا المنطلقات جاء اختيار البحث الموسوم (تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق) تبنت الدراسة فرضية ان سياسات الانفاق الحكومي تتباين في قدرتها في تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المستخلص	ج
المحتويات	ح
المقدمة	1
منهجية البحث	3-2
المطلب الاول (الانفاق الحكومي)	18-4
المطلب الثاني(النمو الاقتصادي)	29-19
المبحث الثالث :الجانب العملي	35-29
المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	37-36
المصادر	40-38

المقدمة

يعد الانفاق الحكومي احد أدوات السياسة المالية وهو يعبر عن دور الدولة في الدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي، فالأنفاق العام هو احد أدوات الدولة التي تسعى من خلال الى زيادة الإنتاج ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار بالتوازن بين العرض والطلب ، ومن المعروف ان عملية التنمية الاقتصادية تؤدي الى احداث تغيرات بنيوية تؤدي الى الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ، وتهدف الدولة من خططها الاقتصادية المختلفة والتي تعتمدها الى النهوض بإنتاجها في كافة القطاعات الاقتصادية لرفع معدلات النمو للناتج والدخل القوميين، ومن هذا المنطلقات جاء اختيار البحث الموسوم (تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق) لما للأنفاق العام لاسيما الحكومي منه دور حاسم ومهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التعرف على الانفاق العام وعلاقتهُ ودورهُ في تحقيق النمو لكافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي وكما يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم، وكونهُ اقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي ، حيث ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة الى تحسن المستوى المعيشي ، والذي يترجمهُ تحسن مؤشرات الدخل الفردي ، الاستهلاك ، الاستثمار ، التشغيل و التضخم ، وتعتبر السياسة الاقتصادية المتبعة من اهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسهُ الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل .

منهجية البحث

1. أهمية البحث :

تنبع اهمية دراسة موضوع الانفاق الحكومي و دوره في معدل النمو للاقتصاد من خلال بيان الطبيعة الخاصة للأنفاق الحكومي وتأثيره على النمو و الاستقرار الاقتصادي عن طريق الركون الى تحليل مكونات هذا الأخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي و الحد من تفاقم مشكلتي التضخم و البطالة.

2. مشكلة البحث :

برغم من تزايد معدلات الانفاق الحكومي في العراق إلا انه لم يصل الى هدفه في تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي.

3. فرضية البحث :

تبنت الدراسة فرضية مفادها : ان سياسات الانفاق الحكومي تتباين في قدرتها في تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية.

4. هدف البحث :

يهدف البحث الى الكشف عن الية عمل حكومة في رسم وتوجية متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال الانفاق الحكومي بالشكل الذي يهدف الى تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي.

5. منهجية البحث :

اعتمدنا في هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي من اجل الالمام بالجوانب النظرية للدراسة والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي و الانفاق العام و دراسة العلاقة بهما.

6. حدود البحث

الحدود المكانية :- جمهورية العراق

الحدود الزمانية :- 2004-2022

7. هيكلية البحث

المبحث الاول :الانفاق الحكومي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

المبحث الثالث :واقع الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق.

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

الانفاق الحكومي

تمهيد

يعد الانفاق العام احد المكونات الرئيسة للطلب الكلي حيث يعد الانفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي بمثابة المحور الذي يستند اليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد ومن ثم هو المتغير المحفز والموازن في الوقت نفسه لأنموذج إدارة الاقتصاد الكلي لذا فهو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد القومي .

اولا: مفهوم الانفاق الحكومي

مفهوم الانفاق الحكومي تسعى الكثر من دول العالم الى تحقيق ما تتطلع اليه من تقدم وتطور اقتصادي في أوجه ميادين الحياة كافه لذا فأن السياسة الاتفاقية تعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد المحلي لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي و هناك عدة مفاهيم تخص الانفاق الحكومي منها بأنه مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامه[1] .

وهنالك مفهوم يبين ان الانفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل اشباع حاجات عامه [2].

ويعرف الانفاق العام بأنَّه مبلغ نقدي تقوم السلطة العامة بأنفاقه بقصد اشباع حاجة عامة

او هو مبلغ من المال يقوم بدفعه شخص عام من اجل اشباع حاجات عامة والنفقات العامة هي احد أدوات السياسة المالية التي تبين الدولة بوساطتها مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي ،اذ ادى تنوع مجالات تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية الى تطور مفهوم الانفاق الحكومي، حيث انصرف

---

[1]- العلي ، عادل فليح ، ، المالية العامة والتشريع المالي ،الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر ٢٠٠٢، فرع الموصل ، العراق. ،ص10

[2]- بكرين ، رحاب عبد الرحمن الساير ، ، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، (غير منشورة) ٢٠١٥ ،ص25

مصطلح النفقة العامة الى انَّ ها المبلغ النقدي الذي يخرج من الذمة المالية للحكومة او احد هيئآتها بهدف تحقيق النفع العام [1]

اما الباحث فيعرف الانفاق العام بأنَّه أي مبلغ نقدي (او خدمة) تنفقه الحكومة او أحد اشخاص القانون العام لأشباع الحاجات والرغبات العامة اقتصادية ام اجتماعية.

ومن التعريفات الواردة في أعلاه يتضح لنا أنَّ للأنفاق العام ثلاثة أفكار رئيسة هي

1- مبلغ من المال او كم قابل للتقويم: اي أنَّ الجزء الأعظم من الانفاق الحكومي يتم بصورة نقدية والأخرى عينية الا أنَّه من السهل تقويمه نقدا او الى مجموع النفقات النقدية وهذا ما دفع الى عد النفقة الحكومية كما قابلا للتقويم النقدي وعدم اقتصاره على ضرورة أنَّ تكون النفقة الحكومية مبلغا نقديا يخرج من الذمة المالية للدولة.

2- صدور النفقة العامة عن الدولة او احدى هيئآتها وهذا يعني أنَّ الانفاق يصدر من الجهات الرسمية ذات الصفة القانونية.

3- يهدف الانفاق العام الى تحقيق النفع العام اي أنَّ الانفاق العام لا يعد انفاقا عاما وأنَّ صدر من جهة عامه او مؤسسة عامة مالم يوجه لإشباع حاجة عامة للمجتمع ككل وكذلك لا يمكن تجزئة الانفاق العام (كالدفاع) مثلا حيث أنَّ جميع افراد المجتمع يستفادون منه، وأنَّ تقدير الدولة للمنافع العامة يختلف حسب طبيعة النظام السياسي وفلسفة الدولة.

ثانيا : اهداف الانفاق الحكومي

كل دولة من دول العالم تسعى الى تحقيق الهدف من الانفاق الحكومي من اجل النهوض بواقع اقتصادي قادر على تحقيق اهداف المجتمع واشباع الحاجات العامة وهناك عدة اهداف تخص الانفاق الحكومي منها.

1- تحقيق مبدأ المساواة بين الافراد عند تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم واجورهم [2]

---

[1]- محمود محمد داغر ،آلية الانفاق والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد1-2، السنة العاشرة،2013، ص 100.

[2]- الانسة ، ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، وهران ، الجزائر ، (غير منشورة) ٢٠١٦ ،ص18.

2- معرفة الأثر تولدهُ في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاسترشاد بهذا الأثر [1]

3- معالجتها للمشاكل الاقتصادية المتعلقة بالكساد والانعاش ففي فترة الكساد عليها ان تعمل جاهدا على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل اكبر عدد ممكن من القوة العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بأنفاقها على السلع والخدمات لأشباع حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما وانهم من ذوي الدخول المحددة ويتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الذي يترتب علية زيادة اكثر في الطلب الفعال مما يؤدي الى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في السوق من ناحية والى تحضير المشاريع على التوسع من انتاجها من ناحية أخرى وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويتبين ايضاً انهُ يستهدف زيادة الإنتاج في أوقات الكساد والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار[2]

وكما جاء فيه انهُ يُعالج التقلبات التي تطرا على الاقتصاد (خاصة في حالة الكساد)فزيادة الدخل المحلي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار تقتطعهُ منهُ في صور تكاليف او أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة للدولة على زيادة انفاقها على مختلف الوجوه[3]

اما في الازدهار تقوم الدولة بأنشاء المشاريع توسيع القائم منها تطبيق سياسات مالية ونقدية (كما تعمل على زيادة الضرائب في تخفض الانفاق الحكومي) للحد من ارتقاع معدلات التضخم[4]

4- تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء المالية لصالح افراد المجتمع عند تغطية النفقات العامة [5] .

---

[1]- زغير ، اكتفاء عذاب ، ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية٢٠١٧ ،ص9.

[2]- بكرين ، رحاب عبد الرحمن الساير ، ، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، (غير منشورة) ٢٠١٥ ،ص16

[3]- المزروعي ، علي سيف علي ، ،اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، الأول،٢٠١٢ ،ص ٢٨.

[4]- خفاجة ، امل حمدان ، ، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين ، (غير منشورة) ٢٠١٣ ،ص24.

[5]- الانسة ، ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، وهران ، الجزائر ، (غير منشورة) ٢٠١٦ ،ص52.

5- وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الانفاق العام على النحو الذي يحقق السياسة الاقتصادية للدولة [1]

6- تهدف الى تنمية الدخل والمحافظة على استقرارهِ وذلك من خلال التوسع في الانفاق الحكومي الى جانب الانفاق الخاص مما يؤدي الى زيادة المشتريات من السلع والخدمات فتكون طلباً اضافياً على الموارد الإنتاجية المستخدمة والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي العمل ورأس المال والتنظيم والابتكار [2]

يستنتج مما سبق ان الانفاق الحكومي هو العمل على خلق فرص تؤدي الى تحريك القوة العاملة في البلد من اجل النهوض بواقع اقتصادي ذو انتاجيه جيدة منافسة لبغية بلدان العالم من ناحية البنية التحتية وتحقيق مبدأ المساواة بين الافراد وتسيير أمور المُجتمع منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

ثالثا: أهمية الانفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي:

تكمن أهمية الانفاق الحكومي في أنهَّ يساهم الى جانب الأدوات المالية الأخرى في تحقيق مجموعة من الوظائف الاقتصادية أهمها: [3]

1- **تخصيص الموارد الاقتصادية:** هو عملية توزيع جميع الموارد المتوافرة في المجتمع) المادية او البشرية(بين الحاجات المتعددة والمختلفة كافة ، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وتستعمل الدولة أدوات السياسة المالية لتحقيق الوظيفة التخصصية للموارد المتاحة وبكفاءة اقتصادية عالية ومن بين تلك الأدوات هي الانفاق العام وذلك عن طريق تقديم الإعانات والمساعدات كافة لجميع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية التي تتولى مهمة الإنتاج للسلع والخدمات الضرورية لاقتصاد المجتمع.

2- **إعادة توزيع الدخل:** أنَّ مفهوم الدخل القومي يعني مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج وذلك نتيجة مشاركتهم العملية الانتاجية[4]. بمعنى اخر هو توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع بصفتهم منتجين ويسمى (التوزيع الاولي للدخل القومي)، والى جانب ذلك هناك توزيع

---

[1]- عوايشية وناصر ، بلال وفاطمة الزهراء ، ، اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تبسة ، الجزائر ،٢٠١٦،ص37.

[2]- قدوري ، طارق ، ، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة ، الجزائر٢٠١٦ ،ص27.

[3]- سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة للنشر، عمان الأردن، ط1، 2011، ص103.

اخر للدخل القومي يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية وهو توزيع الدخل القومي بين الافراد بصفتهم مستهلكين ويطلق عليه (عملية إعادة توزيع الدخل القومي اجتماعي)

وذلك للقضاء على مشكلات الفقر وتقليل الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء، ويوجد أيضا شكلان آخران لاعادة توزيع الدخل، الشكل الأول هو التوزيع القطاعي و يعني اعادة توزيع الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية، اما الشكل الاخر فهو التوزيع الجغرافي وهو إعادة توزيع الدخل القومي بين الأقاليم والمناطق الجغرافية بهدف النمو الاقتصادي المتوازن

3- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** والمقصود به هو تحقيق الانخفاض في معدلات البطالة والتضخم وتوازن الموازنة العامة

وهذا يتطلب من الدولة توفير الظروف الملائمة لنشاطات القطاع الخاص ويجب أ ن تعمل الدولة على زيادة انتاج القطاع العام و تحقيق التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص ولاسيما في المجالات المشتركة بينهما وأيضا تحقيق حالة من التوازن في تقسيم الموارد بينهما وتوزيع المنافع على المجتمع بشكل متساوي ففي حالة انخفاض الدخل القومي فيدل هذا على أنَّ الحكومة قد تجاوزت الحد المطلوب من نفقاتها وأنَّ القطاع العام قد اتسع بشكل كبير ،وفي حالة العكس فهذا يعني أنَّ الحكومة لم تصل الى الحد المطلوب في انفاقها العام. [1]

رابعا: نظريات الانفاق الحكومي

1- وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية

حدد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الواجبات والوظائف السيادية للدولة والتي يجب أن تكون بنظرهم في أضيق الحدود ، إذ يجب على الدولة بنظرهم أن لا تسرف في النفقات العامة وان تقتصد بها وتدفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي استنادا إلى الانجاز الذي يقدمه العامل وعلى أساس هذه القواعد بنيت المالية العامة ، فكان توازن الميزانية غاية أساسية وكانت النفقات العامة تقتصر على الحاجات العامة الأساسية وتمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي ، ومعظم الايرادات ناتجة عن الضرائب ، وجاءت هذه الافكار من تأثر اقتصادي المدرسة الكلاسيكية أمثال آدم سميث و ساي بفلسفة الحرية الاقتصادية التي كانت سائدة في ذلك الوقت والتي عملت على الحد من الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تؤديه الدولة ، إذ حدد آدم سميث في كتابه " ثروة الامم " الوظائف

[1]- شاكر محمد شهاب، اثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد سنة 1968،أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ،1989،ص33.

التي تقوم بها الدولة والتي تمثلت بحماية المجتمع من العنف وغزو المجتمعات الأخرى وأن تعمل على تحقيق العدالة لجميع المواطنين والعمل على أقامه المؤسسات العامة والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وبأعلى مستوى ممكن ، لان تدخل الدولة بنظرهم يؤدي إلى الاخلال بمبدأ الحرية الاقتصادية ، ومن هذه الوظائف المحددة للدولة أطلق على الدولة لقب الدولة الحارسة ، وعن طريق قانون المنافذ الذي أشتهر به الاقتصادي ساي والذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب " وتأكيد آدم سميث على فكرة اليد الخفية أكد بذلك الكلاسيك على أن التوازن يحدث تلقائيا غيل الكامل لموارد المجتمعً عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الانتاجية و يتكيف مع الظروف السائدة دون الحاجة لتدخل الدولة .[1]

2- وجهة نظر المدرسة الكنزية

أخذت أفكار الاقتصاديين الكلاسيك بالتلاشي تدريج وبالأخص في المدة من 1929 إلى 1932 إذً هيمنت القوى الانكماشية على المشهد الاقتصادي العالمي ، وأثبت الكساد الكبير عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي عالميا إذ أصبح واضحاً بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة المالية فيً أحداث التوازن المنشود ، ونتيجة لكل هذا فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق ، وأصبح يقصد بها مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي ، ويعد هذا التطور نتيجة " للفكر الكينزي " والذي ينبع من نظرية كينز في العمالة والفائدة والنقود ، ففي تلك النظرية هاجم كينز كثيرا ، وأشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الحكومة (أوً أفكار الاقتصاديين الكلاسيك أنما تمثل قطاعا في القطاعات الأخرى فأدلى بأهميةً حيوياً الدولة) ، له أهميته الكبرى و آثاره البالغة الدور ألذي تؤديه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل والأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد القومي ، إذ أصبحت الميزانية صورة لدور الدولة الاقتصادي ، وأداة تحقق أهدافها ، ففي اختيار نفقاتها ومصادر أيرادتها تحاول الدولة قبل كل شي أن يتم هذا الاختيار على نحو يتسق مع سياستها الاقتصادية ويساعد على تحقيقها آخذة في الحسبان أن يتم ذلك في ظل توازن اقتصادي كلي ، وهذا

---

[1]- عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة)الكتاب الأول(، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ب.ط ،1988،ص84.

ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة ، وتعددها من ناحية أخرى ، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسة لتدخل الدولة ، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[1]

3- وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكية

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر أستمر التقدم الصناعي في معظم دول أوربا وأزداد الرخاء بصورة لم تكن متوقعة من قبل ، وظهر وكأن النمو الاقتصادي لم يعد يمثل مشكلة تستحق كل هذا الاهتمام الذي أولاه الاقتصاديون في السابق ، وأصبح الاعتقاد بأن النمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية ، إذ أدت التطورات الاقتصادية المذكورة آنفا إلى قيام طائفة من الاقتصاديين المفسرين ً للأساليب التي يعمل بها النظام أمثال ليون والراس وألفريد مارشال وغيرهم ، إذ تمثل اهتمام هؤلاء الاقتصاديين بتحليل السلوك الاقتصادي مع التركيز على سلوك الوحدة الاقتصادية (المستهلك والمشروع) وكيف يتم لهذه الوحدات اتخاذ قرارتها أي دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الصغيرة .[2]

4- وجهة نظر المدرسة النقدية

تعرضت النظرية الكنزية في أواخر عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن الماضي ، إلى مشكلات وتحديات كبيرة تمثلت في تفاقم معدلات البطالة والتضخم معا ، وهو ما عرف بظاهرة ً ونظرا وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي ً الركود التضخمي ، لمحدودية الفكر الكينزي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي .[3]

جاءت مدرسة شيكاغو (مدرسة الفكر الاقتصادي النقدي) والتي أكدت على دور السلطة النقدية (البنك المركزي) في السيطرة على كمية الاموال المتداولة من أجل تحقيق الاستقرار والنمو . وكان ميلتون فريدمان هو الصوت المهيمن من بين اقتصادين المدرسة النقدية في تحدي الافكار الكنزية ، وركزت هذه المدرسة وبقوة على السياسة النقدية كأفضل وسيلة ممكنة لتحقيق التوظف

---

[1]- جعفر طالب جنديل الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي)دراسة تحليله للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية(الجزء الأول ،الطبعة الثانية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد ،2016،ص15.

[2]- طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد ، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص131.

[3]- حامد عبد المجيد دراز ومرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب.ط 1998، ص ص232-233.

الكامل وتحقيق معدل جيد للنمو الاقتصادي ، إذ لها الأثر الفعال في مختلف الأنشطة الاقتصادية ومنثم عملوا على حصر دور الدولة في أضيق الحدود لأنه حسب اعتقادهم أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج ومن ثم تحقيق ، من التوازن الاقتصادي لن يتحقق و أنما على العكس فأن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعمق اللاتوازن من هذا يتضح لنا أن السياسة المالية لدى النقوديين لم تلق أي اهتمام على عكس السياسة النقدية والتي أحتلت المرتبة الأولى لديهم.[1]

5- وجهة نظر النظام الاشتراكي

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت وبشكل واسع مساؤى النظام الرأسمالي والمتمثلة بالانخفاض الكبير في أجور العمال وأرتفاع عدد ساعات العمل وتركز الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع ، كل هذه الاسباب جاءت كبوادر لظهور النظام الاشتراكي والذي يعتبر امتداد لأفكار الفيلسوف اليوناني (افلاطون) من خلال تكوين جمهورية مثالية فاضلة يعيش فيها الناس بشكل متساوي ، حيث عمل النظام الاشتراكي على ازالة الفوارق الطبقية في المجتمع واقامة نظام اقتصادي متوازن بعيداً عن التقلبات والازمات التي مر بها النظام الرأسمالي ، كما يقوم النظام الاشتراكي أيضاً على قاعدة متينة وهي الاعتماد على الطابع الجماعي الذي تسوده العدالة والمساواة بعيدا الطابع الفردي ، اي يعتمدً عن وبشكل كبير على التخطيط المركزي (الدوله) .[2]

أي نستنتج مما ذكر اعلاه بأن الدولة هي المحرك الاساسي وصاحبة الدور الرئيسي في الحياة الاقتصادية بما تتمتع به من حق الالزام للافراد والمشروعات بالانصياع لاوامرها[3] .

خامسا: ظاهرة تزايد الانفاق العام واسبابها:

اولاً: تزايد الانفاق العام والفرضيات المفسرة:

اذا أجريت دراسة على موازنة دولة ما من الدول او موازنات عدد من الدول خلال مدة زمنية واحدة فأنَّه يلاحظ أنَّ هناك ظاهرة مشتركة بين هذه الدول وهي اتجاه النفقات العامة فيها نحو

---

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، ط1، 2005، ص26.

[2]- عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضه العربية، بيروت، ب.ط ،1992،ص ص49-50.

[3]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مصدر سبق ذكره، ص ص292-293.

الزيادة المستمرة ويتم ملاحظة هذه الظاهرة في جميع دول العالم على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية وقد يحدث أحيانا أنَّ تبقى النفقات العامة ثابتة)بدون زيادة او نقصان(او تنخفض في بعض السنوات بسبب الظروف الطارئة او غير العادية الا أنَّ النفقات العامة لا تلبث أنَّ تستمر بالزياده المستمرة بعد تلك الظروف لذا اصبح من الواضح والمتفق علية أنَّ النفقات العامة لدى جميع بلدان العالم ترتفع بصورة مستمرة على المدى البعيد. [1]

وظهرت العديد من الفرضيات التي تفسر أسباب حدوث هذه الظاهرة واهمها هو ما يأتي:

1-**فرضية واجنر:** يعد الاقتصادي الألماني ادولف واجنر(Adolf Wagner) من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة وذلك في القرن التاسع عشر وحتى أصبحت هذه الفرضية قانونا بأسمة وينص هذا القانون على انه(كلما حقق المجتمع معدلا معينا من النمو الاقتصادي أدى ذلك الامر الى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة بمعدل اكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي) ،وهذا القانون هو للدلالة على الزيادة في نشاط الدولة الى المستوى الذي تعد فيه هذه الزيادة ضرورة ملازمة للتطور الاجتماعي حيث تؤدي هذه الزيادة الى ازدياد كبير في نسبة النفقات العامة الى الدخل القومي وهذه الزيادة حسب رأيه ترجع الى ثلاثة عوامل رئيسة: [2]

أ- الزيادة في وظائف الدولة سواء كانت إدارية او حمائية.
ب- الزيادة في نفقات الدولة الثقافية والاجتماعية.
ت- التطور التكنولوجي الذي دفع الدولة الى ضرورة تدخلها لمواكبة تطورات العصر في هذا المجال.

ومن ثم استنتج واجنر العلاقة التبعية بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي حيث أنَّ الانفاق الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أنَّ معدل نمو نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة سيكون أكبر من معدل نمو من الناتج القومي، وقد ارجع واجنر النمو الاقتصادي في الانفاق الحكومي الى أسباب تتعلق بتوسع وظائف الدولة التقليدية اولا والزيادة في طلب الايراد على السلع والخدمات العامة ثاني ، وحسب رأي واجنرفأنَّ التوسع في الدور الاقتصادي للدولة يرجع الى ثلاثة مسببات رئيسة وهي عامل التصنيع والتحديث الذي يؤديالى زيادة الحاجة الى السلطات العمومية لغرض التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم ،ثم إنَّ نمو الدخل القومي يؤدي الى التوسع في الانفاق العام على الرفاهية والتعليم، الى جانب عامل التطور الاقتصادي

---

[1]- حامد عبدالمجيد دراز و المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب.ط ،1998، ص ص151-152.

[2]- باسل البستاني، المصاريف والايرادات العامة والتطور الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد2، السنة الثانية ،1982، ص ص41-43.

والتكنولوجي حيث يعملان على السيطرة على إدارة الاحتكارات الطبيعية بقصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وايضا توفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص ويمكن صياغة قانون واجنر على النحو الاتي: [1]

$$\frac{G}{Y} = F(\frac{Y}{N})$$

حيث إنَّ :

G: الانفاق الحكومي.

Y: الدخل القومي.

N: عدد السكان.

لقد تعرض قانون واجنر الى العديد من الانتقادات واهمها:

أ- ركز القانون على العوامل الاقتصادية فقط في تفسيره لظاهرة زيادة الانفاق العام وأهمل العوامل الأخرى سواء كانت سياسية ام عسكرية التي يكون لها تأثير مهم في تحديد الانفاق العام.

ب- يهمل القانون ارتداد العلاقة من الانفاق العام الى الدخل القومي، بمعنى أنَّ زيادة الانفاق العام في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة يؤدي الى نمو الدخل القومي وازديادهُ.

ت- اهمالها هما لهُ للتوقيت الذي تحدث فيه الزيادة في النشاط الحكومي حيث أنَّ الزيادة في الانفاق العام تحدث بشكل متقطع وليس مستمر او متدرج وأنَّ الزيادة النسبية والمطلقة في النشاط الحكومي تحدث في فترات الهزات الاجتماعية والاضطرابات الاقتصادية، بحيث أنَّ الانفاق العام يحل محل الانفاق الخاص ويسمى هذا (أثر الاستبدال). [2]

2- فرضية بيكوك-وايزمان (Peacock and Wiseman): تعد هذه الفرضية من اهم الدراسات التي جرت لتفسير ظاهرة زيادة الانفاق العام التي حدثت في الولايات المتحدة ،واستنتج كل من الاقتصاديين بيكوك و وايزمان من دراستهم هذه أنَّ النفقات العامة في الولايات المتحدة تخضع للقانون العام أي أنَّ النفقات تزداد بصورة مستمرة وهذه الزيادة ترجع الى عاملين اساسين هما:

أ- **اثر الاحلال :** افترض الاقتصاديان بيكوك-وايزمان أنَّ القرارات التي تتخذها الحكومة بخصوص الانفاق الحكومي تعتمد على عوامل كثيرة أهمها ردود أفعال الناخبين على معدلات وأنواع الضرائب اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي وبذلك تفترض هذه النظرية أنَّ هناك مستوى معينا من الضرائب يشكل قيدا على نمو الانفاق الحكومي، وعليه فأنَّ حجم الانفاق الحكومي يزداد بشكل متناسب مع

---

[1]- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص ص56-57.

[2]- احمد خالد المهايني وخالد شحادة الخطيب، المالية العامة ، دار الملايين للنشر والتوزيع، سوريا، ب.ط ،2015، ص ص107.

زيادة الانفاق الحكومي فيال أوقات العادية، الا أنَّ هذا النمو المتزن في الانفاق الحكومي سوف يتعرض الى الاختلال في الأوقات التي يتعرض المجتمع فيها الى ألازمات الطارئة نتيجة زيادة الانفاق الحكومي اللازم لمواجهة هذه الظروف ،ويتقبل الافراد رفع معدلات الضرائب الحالية او فرض الضرائب الجديدة لتمويل الانفاق الاستثنائي، الا أنَّه يصبح من الصعب أ ن تجري الحكومة تخفيض في الموازنة في الفترات اللاحقة وقد سمي انتقال مستوى الانفاق والايراد الحكومي الى مستوى اعلى أثر الاحلال او الاستبدال (كما هو مبين في الشكل الاتي) : [1]

الشكل(1): تطور دور الدولة حسب تحليل بيكوك-وايزمان.

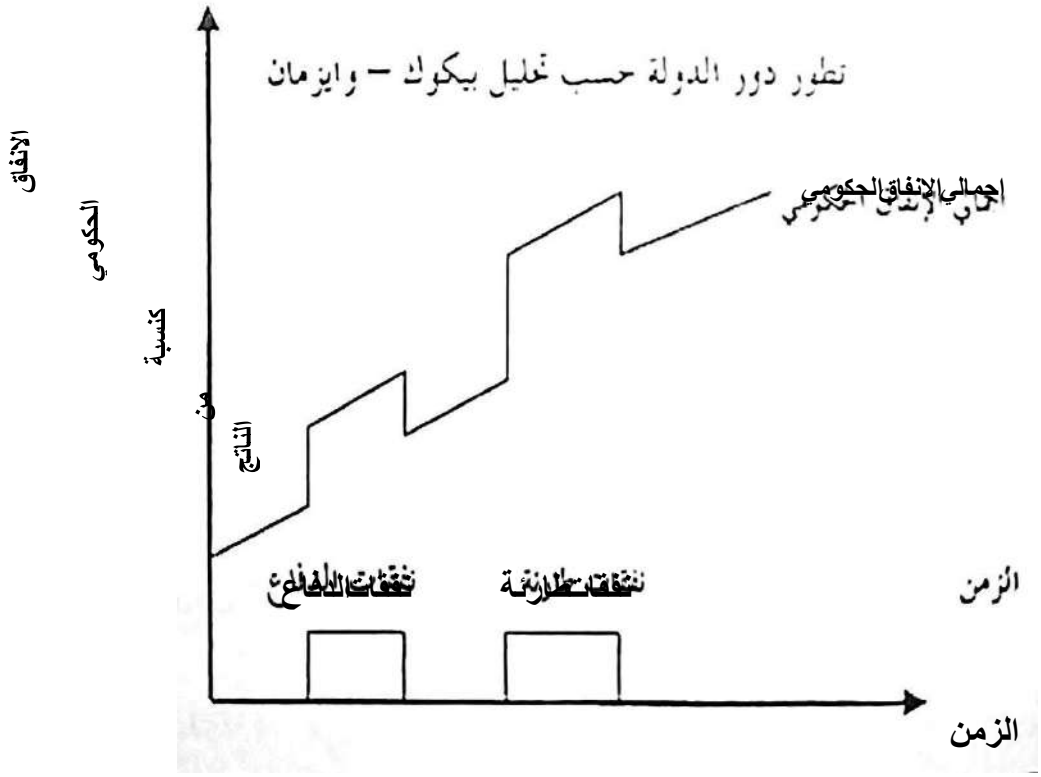

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص58.

[1]- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص58.

ب_ اثر التركيز: والمقصود به هو أنَّ الزيادة في الانفاق العام تكون مقترنة بازدياد الطلب على جميع الخدمات العامة وارتفاع مستوى الكفاءة للأجهزة الحكومية التي تقوم بتقديم هذه الخدمات، هذا الامر يتطلب الاستعانة بالوحدات الكبيرة نظرا لما تحقق هذه الوحدات من وفورات كبيرة، ومن ثم ضرورة زيادة حجم انفاقها مما يلائم حجم هذه الوحدات.

ثانياً: أسباب زيادة الانفاق العام: [1]

يوجد نوعان من الزيادة في النفقات العامة هما:

النوع الأول: الزيادة الظاهرية في النفقات العامة.

النوع الثاني: الزيادة الحقيقية في النفقات العامة.

1- الزيادة الظاهرية في النفقات العامة:

وتعني عدم وجود زيادة في المنفعة الحقيقية أي أنَّ الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا يقابلها أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة[5] ومن اهم الأسباب التي تؤدي الى هذه الزيادة هي: [2]

أ- انخفاض قيمة النقود: ونقصد بها هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وبشكل عام فأنَّ قيمة النقود تأخذ بالانخفاض بصورة مستمرة مع مرور الزمن في معظم الدول.

اختلاف الفن المالي: قد يكون سبب الزيادة في النفقات العامة هو التغير في كل من الفن المالي وطريقة قيد الحسابات المالية حيث من المعلوم أنَّ اعداد الموازنة العامة ومن خلال قاعدة الشمول لا يعتمد على فكرة الموازنة الصافية التي تقوم اساسا على قاعدة تخصيص الإيرادات العامة، أي تقوم بعض المؤسسات بأجراء مقاصه في موازنتها بحيث تطرح نفقاتها من الإيرادات التي ستقوم بالحصول عليها وهنا لا يظهر في موازنتها سوى فائض الإيرادات على النفقات هذه الفكرة)الموازنة الصافية(كانت متبعه سابق)

- الزيادة الحقيقية في الانفاق العام:

وتعني زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة حيث تتبع الزيادة في النفقات العامة زيادة في كمية السلع والخدمات والمستخدمة لإشباع الحاجات العامة[1]، وأسباب الزيادة الحقيقية هي:

أ- الأسباب الاقتصادية : ومن اهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة هو زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي والمنافسة الاقتصادية القوية.

ب- الأسباب السياسية: ويمكن تقسيم هذه الأسباب الى مجموعتين هما:

---

[1]- سلام عبد الجليل، الانفاق الحكومي والتغيرات البنيويه في الاقتصاد العراقي للمدة من) 1970-1990(، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ،1995، ص12.

[2]- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، ب.ط، 2009، ص ص 42-43.

1- الأسباب السياسية الداخلية: وترجع هذه الأسباب الى الاتي:

- تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات مما يؤدي الى تطور انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية التي تؤدي الى اختلاف نظرة الافراد الى الخدمات العامة بصفتها حقا من حقوقهم وواجبا من واجبات الحكومة يجب تقديمها لصالح المجتمع وبذلك انهارت فكرة عدم مسؤولية الدول مما زاد من أعباء الدولة ومن حجم الانفاق العام.
- الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة أدى الى زيادة الانفاق العام.
- تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها فهي تتنافس في بعض المجتمعات على السلطة وتسعى هذه الأحزاب الى كسب رضى افراد المجتمع من اجل الحصول على أصواتهم الانتخابية ولحصول ذلك تلجأ هذه الأحزاب الى زيادة النفقات العامة لتوسيع نطاق برامج الخدمات العامة المقدمة أليهم.
- انتشار الفساد والرشوة بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالاختلاس والتزوير يؤدي هذا الى زيادة حجم الانفاق العام.

2- الأسباب السياسية الخارجية: [1]

- زيادة الانفاق الحربي: نلاحظ خلال السنوات السابقة أنَّ حجم الانفاق الحربي قد ازداد كثير ا جدا واختلفت الأسباب التي أدت الى هذه الزيادة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية.
- اتساع مجال العلاقات الدولية: ازدادت في العقد الأخير أهمية التمثيل الدبلوماسي لأغلب الدول ومن ثم ازداد عدد البعثات الدبلوماسية ،الى جانب مشاركة الكثير من حكومات الدول في المؤتمرات الخارجية المتعددة كل هذا أدى الى زيادة حجم الانفاق العام في هذا المجال.
- توسع الدول في تقديم الإعانات والقروض للدول الأجنبية من اجل تدعيم العلاقات الدولية.

سادسا: المؤشرات الكمية لقياس الانفاق العام:

لقياس الاثار الاقتصادية للانفاق العام يتم الاستعانة بالمؤشرات الاتية:

1- الميل المتوسط للانفاق العام: يشير هذا المعيار الى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يستقطع كأنفاق العام ويمكن التوصل الى هذا المعيار من خلال الصيغة الاتية: [2]

الميل المتوسط للانفاق العام = الانفاق العام في سنة معينة/ الناتج المحلي لسنة نفسها

---

[1]- محمود حسين الوادي ،مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،ط2، 2010، ص ص113-115.

[2]- خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط4، 2012، ص109.

وهذا المعيار له دلالات اجتماعية واقتصادية عديدة أهمها أنهَّ يوضح طريقة التوزيع او التصرف بالموارد الاقتصادية الكلية وعلى مستوى الحكومة المركزية والمحلية، وكذلك بين القطاع والقطاع الخاص في حالة تغطية هذا الانفاق عن طريق الايراد الاعتيادي، فعندما يكون هذا المعيار مرتفع ا فأنَّه يدل على ازدياد دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعكس صحيح في حالة انخفاضة.

2- الميل الحدي للانفاق العام: و يمثل ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب الى الحكومة لاستخدامه في اشباع الحاجات العامة، اذا فهو يكشف عن معدل التغيير في الانفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة أي انه يقيس العلاقة بين الزيادة في الانفاق العام والزيادة الحاصلة في الدخل القومي ويمكن احتسابه بالصيغة الأتية:

الميل الحدي للانفاق العام= التغير في الانفاق العام / التغير في الناتج المحلي الاجمالي

وتتراوح قيمة الميل الحدي للانفاق العام ما بين (الصفر و الواحد الصحيح) وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على زيادة اهتمام الدولة باشباع الحاجات العامة وذلك لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي

3- المرونة الدخيلة للانفاق العام: ويقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات الحكومية للتغيرات الحاصلة في الدخل القومي ويحسب وفق الصيغة الاتية: [1]

التغير النسبي في الانفاق العام =المرونة الدخلية للانفاق العام/ التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي

ويمكن توضيح هذا المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

المرونة الدخلية للانفاق العام= الميل الحدي للانفاق العام/ الميل المتوسط للانفاق العام

فأذا كانت قيمة هذا المؤشر اكبر من الواحد الصحيح فذلك يدل على أنَّ الاستجابة كانت عالية، اما اذا كانت قيمته اقل من الواحد الصحيح فعندها تكون الاستجابة ضعيفة

[1]- طلال محمد كداوي، الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق للفترة من) 1958-1977(، مجلة تنمية الرافدين، العدد10، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،1983،ص157.

4- نصيب الفرد من النفقات العامة: يعبر هذا المؤشر عن نصيب كل فرد من النفقات العامة، و الدقة في هذا المؤشر تزداد بزيادة حصة الفرد من النفقات الاجتماعية حيث توجد علاقة موجبة بين مستوى الرفاهية من ناحية وبين حصة الفرد من هذه النفقات من ناحية أخرى التي تجسد درجة الاشباع في المتوسط للفرد الواحد من الحاجات العامة، ولكي يتحقق ذلك لابد من أنَّ يكون معدل نمو الانفاق العام ولا سيما الانفاق الاجتماعي اعلى من معدل نمو السكان حيث كلما ازداد نصيب الفرد من الانفاق العام ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها .[1]

[1]- سندس فاضل عبد الكريم حمزة، سياسة الانفاق العام واثرها في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة من) 2003-2015(، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل،2017، ص22.

المبحث الثاني

النمو الاقتصادي

اولا : مفهوم النمو الاقتصادي

في البدء لابد من الاشارة الى أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث المعنى والتأثير في اقتصاد أي بلد وعليه فأن النمو الاقتصادي

وقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي ولم يتفق الاقتصاديون على مفهوم شامل و واضح ولعل من ابرزها

1- بأنه (ارتفاع) طويل الاجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان ، وتستند هذه الامكانيات على التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها [1] .

2- يعبر عن مدى الزيادة في الإنتاج في المدى الطويل في البلد ، إذ يأخذ بعين الاعتبار معدل نمو الدخل الفردي و مقدار التغير الكمي في نصيب الفرد من الناتج وشرط الاستمرار وليس الزيادة المؤقتة كالإعانات الحكومية للدول الفقيرة دون الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المقدمة او بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد . [2]

3- انه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي ، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"[3]

4- بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي ، الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان [4] .

وبذلك فان معدل النمو الاقتصادي هو خلاصة لقياس التنمية المرغوب فيها للاقتصاد بأكملها ، ونحن نفرح عندما يتحقق ويرتفع معدل النمو الاقتصادي و ونتألم عندما لا يتحقق ذلك ، اذ ينظر لحالة وجود أو غياب النمو كمؤشر لنجاح أو فشل السياسة الاقتصادية ، فالفترات الزمنية عبر

---

[1]- أماني غازي جرار منظمات الأعمال التنموية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن 2018 ، ص ص 111-112

[2]- علي عبد الكريم حسين الجابري : دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والاردن ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، 2012 ص 51

[3]- محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عليه ناصف واخرون التنمية الاقتصادية ، مطبعة البحيرة ، الاسكندرية مصر ، 2008 ، ص 77

[4]- الوادي ، محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، عمان الاردن ، دار المسيرة ، ط 3 ، 2015،ص51

التاريخ التي شهدت معدلات نمو اقتصادي عالية فهي جيدة الى حد ما أما الفترات التي شهدت معدلات منخفضة للنمو فهي سيئة .[1]

ثانياً- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها ما يلي :

1- **الموارد البشرية (Human Resources)** : أن معدل النمو الاقتصادي يرتفع كلما كان معدل الارتفاع في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الارتفاع في السكان ، مما يؤدي إلى ارتفاع في معدل الدخل الفردي الحقيقي بنسبة كبيرة ومن ثم يحقق معدل نمو اقتصادي كبير ، ويمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية :[2]

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

ومن المعادلة يتضح إنه تم استخدام عدد السكان كمؤشر كمية فقط ، على الرغم من وجود عدة مؤشرات كمية و نوعية ينبغي الأخذ بها على سبيل المثال أن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع حجم القوى العاملة إي زيادة في عدد العاملين ، مما سوف يؤثر في إنتاجية العمل ومعدل النمو الاقتصادي ، اذ تم استخدمه كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية او لقياس مدى قدرة الاقتصاد على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات [3].

2- **الموارد الطبيعية : (Natural Resources)** الموارد الطبيعية تعتبر من العناصر المهمة التي تؤثر في الإنتاج و الإنتاجية من حيث الكم والنوع وأن الموارد الطبيعية تتمثل في وفرة المعادن ، و درجة خصوبة التربة ، والغابات والمياه وبعض الاقتصاديين يعتقدون بأنه ليس هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية أذ ان الموارد المتوفرة في الطبيعة ليس لها قيمة بالنسبة للمجتمع ، إلا عندما يتم استغلالها من قبل الإنسان بهدف تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية للمجتمع ، وعندما يتم تحقيق ذلك فان الموارد الطبيعية سوف تفقد تسميتها بالطبيعية و تصبح من صنع الإنسان ، ويتضح أن هنالك عدة دول زادت معدلات النمو اقتصادي من خلال الاعتماد

---

[1]- العقابي ، عباس لفته كنيهر ، و عبيد ، شيماء ، خطاب دراسة احصائية واقتصادية لدالة الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011 المؤتمر العلمي الدولي الأول كلية الكوت الجامعة العراق واسط العدد الأول ، 2017،ص22.

[2]- علي حاتم القريشي اقتصاديات التنمية ، ط 1 ، حوض الفرات ، النجف - العراق ، 2017 ، ص 30-31.

[3]- عبد الرحمن ، اسماعيل ، عريقات ، حربي محمد ، مفاهيم و نظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) ، ط 1 ، دار وائل للنشر والأردن ، 2004 ،ص278.

على ثرواتها المتوفرة إلى جانب الإنتاج الزراعي ، لكن لا يعتبر توفر الموارد الطبيعية في الدول شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي في الحقيقية ، وخير مثال اليابان ليست لديها وفرة في الموارد الطبيعية و لكنها استطاعت تحقيق وزيادة معدلات النمو من خلال اعتمادها على القطاعات التي تركز بصورة اساسية على رأس المال وأيدي العمل الماهرة بهدف تعويض النقص في الموارد الطبيعية.[1]

3- **تراكم رأس المال : (Capital Accumulation)**: إن مفهوم تراكم رأس المال يوضح المكون المادي الناشئ من عملية الاستثمار ويتوضح بصورة أساسية بالإضافة المتحققة في الموجودات الأساسية (المكائن ، المعدات ، الأبنية ، الإنشاءات و وسائط النقل). فالمعدل إلى كمية رأس المال الذي يضيفه المجتمع يؤثر بشكل اساسي على معدل النمو الاقتصادي للمجتمع ، أما العوامل التي تحدد معدل تراكم رأس المال هي نفس العوامل التي تؤثر في الاستثمار التي هي الاستثمار ، معدلات اندثار رأس المال والسياسة الحكومية اتجاه الاستثمار ، إن مدى تأثير هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى ، بالإضافة إلى إن تراكم رأس المال يضيف موارد جديدة إلى الموارد المتوفرة مثل استخدام واستصلاح الأراضي غير المستغلة ، أو من خلال ترقية نوعية الموارد المستخدمة مثل نظام الري بالإضافة إلى استعمال المبيدات الزراعية المستخدمة لمكافحة الآفات في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى زيادة حجم الادخار ومن ثم زيادة الاستثمار سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الأجل.[2]

3- **التقدم التقني (التغير التكنولوجي)** : - يمكن توضيحه من خلال ما يلي[3]

أ- انتاج كميات أكبر بنفس الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج وذلك من خلال الاعتماد على طرق انتاجية جديدة أو انتاج نفس الكمية من المنتوج باستخدام كميات أقل من عنصر الانتاج بالاعتماد على طرق انتاجية وأساليب انتاج جديدة أيضاً .

---

[1]- عبد الرحمن ، اسماعيل ، عريقات ، حربي محمد ، مفاهيم و نظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) ، ط 1 ، دار وائل للنشر والأردن ، ٢٠٠٤ .

[2]- عبيدي ، فائق جمعة ، مدخل للاقتصاد الكلي التحليلي ، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ،2017،ص319.

[3]- الزركوش ، علياء حسين خلف ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2013،ص14.

ب- التغير التكنولوجي والاختراع والابتكار والذي يؤدي الى تطور الأساليب الانتاجية الجديدة بطريقة أكثر كفاءة من اساليب الانتاج القديمة اي استعمال الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة في انتاج المنتجات المتنوعة .

و يعد التطور التكنولوجي مكوناً أساسياً في عملية تطوير وتسريع عجلة النمو لمستوى المعيشة ومن الناحية التاريخية إن عملية النمو لا تحدث قطعاً من خلال تكرار وتطوير بسيط للخطوط الإنتاجية أو بإضافة خطوط من مصانع الصلب أو محطات توليد القوى إلى جانب بعضها الآخر ، بل يحدث العكس فقد أدى التطور المتلاحق بغير نهاية للاختراعات بجانب التقدم التكنولوجي إلى تطورات هائلة في الإمكانات الإنتاجية في كل اليابان و قارتي أوربا و أمريكا الشمالية ، ان علماء التاريخ الاقتصادي عند تحليلهم لمصادر النمو الاقتصادي فسروا التقدم التقني السريع كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي خلال القرون الأخيرة ، وكذلك التقنية ادت إلى تغير أساليب الحياة وحلت الآلات التي تعمل على الطاقة محل العمل اليدوي وأسهمت في تطوير ونمو مصادر الطاقة التي هي (الآلة البخارية ، الآلة ذات الاحتراق الداخلي والطاقة الذرية) ان تطوير وسائل النقل والمواصلات هي التي أدت إلى تطوير الدول في الغرب والتي " تبشر بمجتمعات ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة "[1]

4- الاستقرار السياسي :

ان الاستقرار السياسي يعد من العوامل الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي وهو عامل مؤثر بشكل كبير في العملية الانتاجية للدولة ، لان عدم الاستقرار السياسي ينعكس بصورة سلبية اذ يؤدي إلى تدني مستويات الانتاج وكذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى انخفاض في معدل نصيب الفرد مما يؤثر على انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي للدولة ، كذلك بعد الاستقرار السياسي المؤثر الأساسي والحكم والراشد الذي يدعم عملية اتخاذ القرارات الصحيحة التي تعمل على زيادة مستويات النمو الاقتصادي من خلال وضع خطة للعمل حسب

[1]- السعدي ، منتهى زهير محسن ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2013،ص28.

الأولوية للمشاريع التي تخدم الدولة في العملية التنموية وتقدم لها التمويل اللازم لاستمرارها في الانتاج. [1]

ثالثاً :أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي

أ- النمو الطبيعي (التلقائي) : وهذا النوع من النمو يحدث بشكل عفوي وطبيعي اذ من دون تخطيط علمي مسبق ، أي يحدث بشكل تدريجياً وبشكل بطيء في العادة وقد حدثت ظاهر النمو الطبيعي تاريخياً من خلال الانتقال من مجتمع الاقطاع الى المجتمع الرأسمالي . اذ تتلخص العملية الاولية من خلال التقسيم الاجتماعي للعمل من خلال التدرج من الزراعة الى مرحلة الصناعة اليدوية ثم بعد ذلك تليها عملية تراكم أولي لراس المال ، المستخدم في التجارة الخارجية. [2]

لينتقل بعد ذلك الى الصناعة حيث تعد هذه العملية الثانية اما الثالثة فتمثل الانتشار الواسع للعملية الانتاجية اي سيادة الانتاج السلعي ، أما العملية النهائية تكون عملية خاصة باطار وتكوين السوق الداخلي بمعنى يتكون سوق محلي . حيث يصبح لكل ناتج سوق فيه عرض و طلب وان هذا السوق يشكل لقيام سوق قومي ، حيث أن هذا النمط يتمثل بمرونة كبيرة في البلدان الرأسمالية المتطورة [3] .

ب - النمو العابر : وهو النمو الذي يفتقد الى صفة الديمومة والثبات ، اذ يأتي نتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية ، ويسود هذا النوع من النمو بشكل كبير في الدول النامية ، حيث ينشأ هذا النمط من النمو نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية وسرعان ما تتلاشي بنفس السرعة التي ظهرت بها.

---

[1]- الزهيري ، زينب جاسم مهدي جاسم ، ((أثر صادرات التكنولوجيا المتقدمة في النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)) ، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2018،ص20.

[2]- العقابي ، عباس لفته كنيهر ، و عبيد ، شيماء ، مصدر سابق ، 2017،ص47.

[3]- بن ساحة ، مصطفى ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير في تخصص تجارة دولية ، الجزائر ، 2011،ص8.

ج - النمو المخطط : وهذا النوع من النمو يتكون نتيجة عمليات تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع . حيث ترتبط قوة وفاعلية هذا النوع من النمو ارتباطا قوياً بقدرات المخططين و واقعية الخطط المرسومة .وكما ترتبط كذلك بفاعلية التنفيذ والمتابعة مع مشاركة الجمهور في عملية التخطيط في جميع مستوياته. [1]

رابعا : خصائص النمو الاقتصادي الحديث

وتتمثل هذه الخصائص بما يلي : [2]

1- يتميز النمو الاقتصادي الحديث بأن معدلات الانتاج الفردية مرتفعة . اذ يؤدي قبل كل شيء إلى تحسين نوعية الإنتاج ، و خصوصاً المهارة ، وان زيادة العلوم النافعة و الترتيبات التنظيمية الخاصة باستخدام هذه العلوم يؤدي الى زيادة الوحدات الانتاجية .

2- ارتفاع معدلات الإنتاج في القطاعات الرئيسية للبلاد اذ يستطيع المرء أن يتكلم عن ثورة صناعية أو ثورة زراعية ، تكون بشكل أكثر ظهوراً وبروزاً اذ يكون الأثر العام للتغيرات التنظيمية ، والتقنية على المهارة في جميع القطاعات كبيراً حيث يدل على تأثر جميع أجزاء الاقتصاد والمجتمع و توجهها تحت الضغط إلى احداث تغيرات في ترتيباتها التنظيمية ويتمثل التغير الهيكلي من خلال التحول التدريجي من النشاط الزراعي إلى النشاط غير الزراعية ، وقد جرى منذ وقت قريب التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي . حيث يصاحب هذه التحولات تغير هيكلي في حجم الوحدات الإنتاجية ، و أيضاً التحول المشابه في الوضع المهني و لا سيما العمالة.

3- نوع يتسابق من أجل التحولات الاجتماعية و السياسية و الأيديولوجية اذ يصاحبه تغيير جوهري في الاقتصاد .

4- التسلسل الاقتصادي الدولي ، وهذه الخاصية تكون متسقة بالميل التاريخي للدول الغنية و رغبتها في السيطرة على المواد الخام والمنتجات الاولية واليد العاملة الرخيصة ، وفتح اسواقها من اجل تصريف منتجاتها الصناعية ، ومن خلال التطور في التكنولوجيا الحديثة

---

[1]- موسى ، فاطمة تركي نعمة ، ((قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق)) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2015،ص25.

[2]- تودارو ميشيل التنمية الاقتصادية ، تعريب و مراجعة محمود حسن حسين و محمود حامد دار المريخ ، الرياض ، 2006،ص178.

اصبح من السهولة السيطرة الاقتصادية و السياسية على الدول الفقيرة والاستفادة من موادها الخام ومنتجاتها الأولية و فتح أسواقها لأجل تصريف و تصدير منتجاتها إلى تلك الدول والسيطرة على الأسواق .

ارتفاع معدلات التجارة الخارجية إلى اجمالي الإنتاج من خلال الارتفاع السريع في حجم السلع.

خامسا: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقدم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي ، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها ، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى .

النظرية الكلاسيكية [1]

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي ، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها ، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه ، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو ، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني ، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي ، وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية : الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض ، العمل ، رأس المال والتقدم التكنولوجي ، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها ، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم . إن القوى التي الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي ، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان . إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال ، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد

[1]- كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي في عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر، الجزائر ،2013،ص36-ص37.

الأجور عند حد الكفاف ، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل . ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن ، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو ، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا . الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو ، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ، ومؤسسات تمويلية منظمة ، ونظام شرعي قانوني ، وأوضاع اجتماعية مناسبة ، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته .

نظرية " Adam Smith "[1]

حسب " A. Smith " يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم ، وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا ، فهو يولد ومرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات ، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية ، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة ، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات ، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية ، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها ، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة .

نظرية " David Ricardo " [2]

اعتبر " Ricardo " الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان ، وهي تتميز بتناقص الغلة ، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات . كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي ، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال ، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه ، وهو ما يضمن تحقيق النمو . أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور ، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور ، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف .

---

[1]- عبد الله زاهي الراشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،ط3، 2008، ص ص50-51.

[2]- حمدية زهران، التنمية الاقتصادية (الفكر الاقتصادي والتحليل الاقتصادي)، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ط1، 1988، ص69.

وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة .

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والربع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي ، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح ، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها ، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل . بالنسبة لـ " Adam Smith " و " David Ricardo " يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي – اجتماعي (ينمو داخليا) ، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال ، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية ، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال .

نظرية " Robert Malthus "[1]

ركز " Malthus " على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية ، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح ، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين ، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع ، فينخفض العرض ، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو ، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية ، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية ، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة ، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف ، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي . إن تحليلات " Malthus " لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية ، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص468.

نظرية " Karl Marx "[1]

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب الخفاض معدل الربح على رأس المال مع الاقتصاد ، فبينما اعتقد " Smith " أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين ، اعتقد " Ricardo " أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربع ، وبالنسبة لـ " Marx " فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد .

حسب " Marx " تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل) ، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض ، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء ، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل ، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن نجل رأس المال محل العمل ، مما يؤدي إلى انتشار البطالة ، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها ، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال ، فتنهار الرأسمالية .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص469.

المبحث الثالث

الاطار العملي

واقع الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق

تعد النفقات العامة بقسميها الجاري والاستثماري أداة مهمة ورئيسة في اطار السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدول ولا سيما النامية منها بغرض التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف التي تسعى اليها للنهوض بالوضع الاقتصادي للبلد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تعكس تلك النفقات التوجهات الحكومية وطبيعة أنشطتها في مختلف المجالات، حيث ان زيادة النفقات العامة أصبحت ظاهرة طبيعية لدى جميع الدول وعلى اختلاف نظمها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وجاءت هذه الزيادة نتيجة التطور الحاصل في الحاجات العامة وازدياد دور الدولة التدخلي. التي انعكست على انخفاض وسائل تمويل الانفاق العام نتيجة توقف تصدير النفط الخام الذي يعد مصدر الايراد الرئيس للموازنة العامة ،والاحداث السياسية التي تعرض لها العراق بعد العام (2003)

جدول(1) تطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة من

(2004-2022)

مليون دينار عراقي

السنة	الانفاق العام 1	معدل النمو* 2	الانفاق الاستهلاكي 3	معدل النمو* 4	الانفاق الاستثماري 5	معدل النمو* 6	الأهمية النسبية*		GDP	الانفاق العام / GDP
							3:1	5:1		
2004	8795.9	---	7045.3	---	1750.6	---	80.10	19.90	101845262	29.60
2005	3788.0	-56.93	3388.8	-51.90	399.2	-77.20	89.46	10.54	103551403	35.46
2006	3874.1	2.27	3048.5	-10.04	825.5	106.78	78.69	21.31	109389941	27.35
2007	2640.8	-31.83	1917.2	-37.11	723.6	-12.35	72.60	27.40	111455813	14.31
2008	1289.9	-51.15	1110.8	-42.06	179.2	-75.24	86.11	13.89	120626517	6.73
2009	989.8	-23.27	868.1	-21.85	121.7	-32.06	87.70	12.30	124702075	5.06

4.23	132687029	6.72	93.28	-49.27	61.7	-1.22	857.5	-7.13	919.2	2010
3.17	142700217	11.84	88.16	59.95	98.8	-14.22	735.6	-9.24	834.3	2011
3.11	162587533	10.41	89.59	16.40	115.0	34.54	989.6	32.39	1104.6	2012
2.64	174990175	19.54	80.46	87.27	215.3	-10.43	886.4	-0.26	1101.7	2013
3.59	178951407	23.16	76.84	63.69	352.4	31.92	1169.4	38.13	1521.7	2014
4.17	183616252	27.97	72.03	43.33	505.1	11.24	1300.8	18.67	1805.8	2015
5.85	208932110	45.40	54.60	112.11	1071.3	-0.95	1288.4	30.67	2359.7	2016
4.05	205130067	10.00	90.00	-89.79	109.4	-23.61	984.2	-53.66	1093.5	2017
33.53	210532887	9.39	90.61	1097.71	1309.7	1184.68	12643.3	1175.98	13953.0	2018
19.26	222141230	17.33	82.67	10.73	1450.2	-45.30	6916.0	-40.04	8366.2	2019
16.79	196985514	15.53	84.47	-13.96	1247.8	-1.89	6785.5	-3.98	8033.3	2020
12.73	202468282	19.79	80.21	-2.07	1221.9	-27.00	4953.6	-23.13	6175.5	2021
17.70	212468082	20.00	80.00	49.84	1830.9	47.85	7323.7	48.24	9154.6	2022
		20.63	**79.37**						**المتوسط العام**	
					0.74		**0.31**		**37.41**	**النمو المركب**

المصدر:

- البنك المركزي العراقي – التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2004-2022)
- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية للمدة من (2004-2022)

وشهدت الفترة من (2012-2016) ارتفاعا في حجم الانفاق العام حيث ارتفع من نحو (6.1104) مليون دينار في عام (2012) ليصل الى نحو (7.2359) مليون دينار عام (2016) وبمعدل نمو مركب بلغ (9.20%) وهذا الارتفاع شمل كل من) الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري(حيث ارتفع الانفاق الاستهلاكي بنسبة (8.6%) 9 خلال نفس الفترة ليصل الى نحو (4.1288) مليون دينار في عام (2016)، وايضاً ارتفع الانفاق الاستثماري ليصل الى نحو (3.1071) مليون دينار عام (2016) وبمعدل نمو مركب بلغ (7.74%)، وشهدت ايضاً نسبة

الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا لتصل الى نحو (85.5%) في عام (2016)، ونلاحظ خلال المدة من (2004-2016) انخفاضا في حجم الانفاق العام والسبب في ذلك هو الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي .

اما في عام (2017) فقد تراجع الانفاق العام ليبلغ نحو (5.1093) مليون دينار ومعدل نمو سنوي سالب بلغ (66.53%) حيث انخفض الانفاق الاستهلاكي الى نحو (2.984) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ

(61.23%) وبلغت الأهمية النسبية له (90%)، اما الانفاق الاستثماري فقد انخفض أيضا ليبلغ نحو (14.09) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (79.89%) وبلغت اهميته النسبية (10%)، وشكلت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (05.4%) ويرجع سبب هذا الانخفاض في اجمالي النفقات العامة الى نشوب الحرب داعش في عام (2017) وما رافقها من تدمير وخراب في البنى التحتية والمشروعات الانتاجية وتوقف مؤسسات الدولة ومنشاتها الإنتاجية والخدمية،

بينما الأعوام التي تلت (2017) فقد سجلت ارتفاعا في حجم الانفاق العام ولكن بشكل تنازلي حيث سجل في عام (2021) نحو (13953) مليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (98.1175%) وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع حجم الانفاق الاستهلاكي اذ بلغ (3.12643) مليون دينار وبأهمية نسبية (6.90%) وأيضا ارتفاع الانفاق الاستثماري ليصل نحو (7.1309) مليون دينار وشكلت أهميته النسبية (4.9%)، وأيضا ارتفعت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي لتصل (53.33%)، ولعل هذه الزيادة الكبيرة في حجم الانفاق العام تعود الى التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام (2017)والمتمثلة في التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام الية السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، إضافة الى عودة العراق لتصدير النفط بعد رفع الحصار الاقتصادي، وأيضا اتجاه الدولة الى إعادة اعمار وتأهيل مؤسسات الدولة بعد الدمار الذي تعرضت له)

وسجلت سنة (2022) ارتفاعا في حجم الانفاق العام وبمعدل نمو موجب بلغ (24.48%) ليبلغ (6.9154) مليون دينار حيث سجل الانفاق الاستهلاكي (7.7323) مليون دينار ،وسجل الانفاق الاستثماري (9.1830) مليون دينار وبلغت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (70.17%) .

ثانيا: الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من اكثر المعايير شمولا لقياس حجم انتاج الدولة من السلع والخدمات، ويتكون من مجموع قيم العملات لكل من عناصر الاستهلاك (C)، والاستثمار الكلي(I)، والانفاق الحكومي(G)، وصافي الصادرات(X)، والاستيرادات(M)، التي تنتجها الدولة خلال مدة محددة ويمكن تمثيل ما سبق بالرموز وكالاتي:-

$$GDP=C+I+G+(X-M)$$

وأيضا يعرف بانه عبارة عن قيمة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية والمتحقق خلال مدة سنة، بمعنى اخر هو مجموع القيم المضافة الى المنتجين خلال مدة سنة، ان تطور الإنتاج المحلي ينعكس على تطور الدخل ومن ثم تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

جدول (2) الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022

السنة	GPD	معدل النمو
2004	101845262	---
2005	103551403	1.6
2006	109389941	5.6
2007	111455813	1.8
2008	120626517	8.2
2009	124702075	3.3
2010	132687029	6.4
2011	142700217	7.5
2012	162587533	13.9
2013	174990175	7.6

2.2	178951407	**2014**
2.6	183616252	**2015**
13.7	208932110	**2016**
-1.8	205130067	**2017**
2.6	210532887	**2018**
5.5	222141230	**2019**
-11.3	196985514	**2020**
2.7	202468282	**2021**
2.8	212468082	**2022**

من الجدول رقم (2) يتضح أن الناتج المحلي الاجمالي لسنة (2004) بلغ ما قيمته (101.8) مليون دينار عراقي بالتزامن مع الاحتلال الامريكي للعراق، وتعود هذه القيمة المنخفضة لتردي الأوضاع العسكرية والامنية السائدة في البلد خلال تلك الفترة، مما أدى لتدمير البنى التحتية للبلد وذلك تسبب في عجز واضح في مساهمة القطاعات الاقتصادية (عدا النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة (2005) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (103.5) مليون دينار عراقي وبنسبة نمو سنوي بلغت (1.6%) ومقارنة بالسنوات السابقة فإن هذه السنة قد حدث فيها نمو كبير جدا في الاقتصاد العراقي، ذلك بسبب الانفتاح على العالم الخارجي الذي شهده العراق بعد الاحتلال الامريكي الذي أزال حصارا اقتصادي دام لأكثر عقد من الزمن أدى لضعف النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، حيث قامت ادارة الدولة العراقية المؤقتة والتي قد واجهت تحديات عدة وأهمها كيفية تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق المفتوح بعد سيطرة الاقتصاد العام عليه لفترة طويلة، ومن ثم تشجيع القطاع الخاص للتوجه للاستثمار، ومن ثم قامت الحكومة العراقية في عام (2005) بفرض سيطرتها على حركة الاستيراد والصادرات ولاسيما الصادرات النفطية بشكل خاص، لأن عائدات النفط قبل عام (2017) كانت تتم حسب اتفاقية مذكرة الامم المتحدة والتي مضمونها النفط مقابل الغذاء والدواء.بعد ذلك قد حدثت قفزة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 120.6) لسنة (2008) مما تسبب في ارتفاع النمو السنوي الى (8.2%) ويعود ذلك الارتفاع لتحسن الأوضاع الامنية، فضلا عن للارتفاع في اسعار النفط العالمية حيث في 7 آذار / مارس أسعارا قياسية سجلها خلال الأزمة المالية عام 2008، متجاوزا عتبة 130 دينارا للبرميل .أما الفترة بين (2010-2014) فقد

استمر الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد حيث إن قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام (2010) بلغت (132.6) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.62)، ثم استمر الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد حتى بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي (174.9) مليون دينار عراقي لسنة (2013) وسجل لنفس العام أعلى معدل نمو سنوي خلال فترة الدراسة حيث كان (7.6%). سنة (2014) كانت سنة تحول حيث تأثر الناتج المحلي الاجمالي بسيطرة عصابات داعش الاجرامية على ثلاث محافظات عراقية حيث إن هذه المحافظات تشكل مراكز حيوية في العراق بالنسبة لمصدر الدخل الوحيد للعراق وهو النفط حيث انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، حتى أن الأسعار العالمية للنفط سجلت أدنى مستوى لها فقد بلغ دون 32 دينارا للبرميل الواحد، فضلا عن أن هنالك أسباب عدة أخرى أدت لانخفاض أسعار النفط العالمية منها التوسع في انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، فضلا عن لقيام كل من دول العراق والسعودية ودول عدة أخرى بالتوسع في انتاج النفط من خلال منظمة اوبك، لذا فإن الناتج المحلي الاجمالي اخذ بالتذبذب خلال تلك السنة والسنوات التالية وذلك يعود للتحديات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي يواجهها البلد على المستويات العالمية والاقليمية وحتى المحلية، وبسبب تردي الأوضاع الأمنية وقيام العراق بالعمليات العسكرية في المناطق التي سيطرت عليها عصابات داعش والتي عمدت إلى تدمير البني التحتية، فضلا عن قيامها بالسيطرة على الحقول النفطية في تلك المناطق، أدى كل ذلك إلى انخفاض العائدات من الصادرات النفطية للعراق، وذلك نتيجة عدم تنويع مصادر الدخل والاعتماد على مصدر واحد للدخل هو النفط. ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي إلى الارتفاع في العام (2017) حيث بلغت قيمته (205.1) مليون دينار عراقي إذ سجلت في هذا العام ثاني أعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة ويعود ذلك للتحسن الذي شهدته البلاد في ذلك العام على المستويات الامنية والعسكرية والاقتصادية مما أدى لارتفاع أسعار النفط العالمية هي الأخرى، مما دعت حاجة العراق لزيادة معدلات الانتاج من النفط وذلك لتسديد نفقات الحرب خلال السنوات الماضية ومن ثم عمدت الحكومة العراقية إلى قيامها بالتعاقد مع شركات عالمية مشهورة. أما عام (2019) سجل الناتج المحلي الاجمالي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمته (222.1) مليون دينار عراقي وبنسبة نمو سنوي بلغت (5.5%) وذلك بسبب السياسة والاجراءات التي اتبعتها الحكومة العراقية وتزايد الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي فضلا عن كشف حالات الفساد الكبيرة في الكثير من مؤسسات الدولة. ثم قد انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام (2020) حيث بلغت (196.9) مليون دينار عراقي بسبب انخفاض أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل (38) دينارا في ذلك العام أما في نهاية عام

(2020) انخفض سعر صرف الدينار العراقي إلى الدينار مما أدى لاستفادة العراق من فرق العملتين ومن ثم سد العجز الحاصل في الموازنة الاتحادية التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،(2021) ، ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في العراق عام (2021) حيث بلغ (202.4) مليون دينار عراقي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث بلغ سعر البرميل الواحد لنفس العام أكثر من (68) دينارا، ارتفعت إيرادات النفط العراقية بنسبة 123% على أساس سنوي خلال (2021 و 2022) إلى (75.65) مليون دينار، بعد تحسن أسعار الخام العالمية.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي وبالكفاءة المطلوبة دون تبني الدولة السياسة اقتصادية تقود إلى بلوغ الأهداف المسطرة .

2- يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات الانفاق التي تسمح بالتأثير على الطلب الكلي ومستوى الاستخدام والدخل إلى جانب إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع الضمان مبدأ العدالة الاجتماعية .

3- انتشار ظاهرة تزايد النفقات العامة يعود إلى تطور وتوسع نشاط الدولة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بسبب تطور المهام الإدارية للدولة ما يعكس عبء التكاليف العامة ، بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي .

4- إن نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتحلى من خلال مقارنة ماتم تحقيقه من نمو اقتصادي فعلي بما كان يمكن أن يتحقق لو استغلت كافة الطاقات الإنتاجية.

5- ان دراستنا لأثر النفقات العامة بصفة اجمالية في النمو الاقتصادي من خلال قناة الناتج المحلي الاجمالي تبين ان هناك أثر ايجابي للأنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي هناك العديد من الاسباب الداخلية والخارجية اثرت على النمو الاقتصادي بعد عام 2004 خاصة بعد غلق المصانع والمعامل مما ادى الى تراجع النمو .

6- انخفاض حجم الانفاق الحكومي يقلل من شان خلق فرص عمل من الممكن ان تخفض من معدلات البطالة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ان احادية الاقتصاد العراقي ادت الى ضعف تحقيق النمو الاقتصادي ، اذ اصبحت القطاعات الاقتصادية الاخرى شبه متوقفة عدا القطاع النفطي الذي يمثل النسبة الاكبر من الناتج المحلي

ثانيا : التوصيات

1- العمل على تغيير مسارات السياسة الانفاقية التي تضحي بالنمو الاقتصادي بتفضيل الاستهلاك على الاستثمار والإنتاج نحو اتجاهات تحقيق التوازن بين الاتفاق الاستهلاكي والانفاق الحكومي من خلال برامج وآليات التغيير الجذرية في سلوك سياسة الانفاق العام من خلال توجيه الانفاق الحكومي نحو الأنشطة التي تعمل على خلق هيكل انتاجي فعال مع إمكانية توليد القيمة المضافة .

2- توجيه الانفاق الحكومي الى ما ينمي المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال النهوض بالقطاعات غير النفطية المنتجة واحداث التغيرات البنيوية في الاقتصاد العراقي .

3- تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة وعدم الاعتماد بشكل كبير على عوائد النفط لأن الإيرادات النفطية تكون معرضة للتغيرات المفاجأة التي تطرأ على الأسواق العالمية وهذا يجعلها غير مستقرة وينعكس سلبا على حجم الانفاق العام ، لذلك من الضروري اتخاذ مصادر ايراد التي تتسم بالاستقرار النسبي مثل الضرائب وغيرها ، الى جانب اصلاح النظام الضريبي وتفعيل وانهاء سياسة الأبواب المفتوحة وفرض الرسوم الجمركية وبخاصة على السلع الاستهلاكية ، اذ يمنح انشاء نظام ضريبي فعال الميزة التنافسية للإنتاج غير النفطي ويؤثر إيجابيا في توسع قنوات الضريبة ومن ثم موازنة الدولة .

4- يتطلب تنويع الدخل انشاء قطاع خاص يبدأ محليا ويتكامل مع النشاط الحكومي ، ويتطلب ذلك موازنة أجور موظفي القطاعين العام والخاص والاعتماد على استراتيجية ربط الأجور .

5- انشاء صناديق الثروة السيادية من اجل الاستفادة من الفائض المالي المتحقق في السنوات السابقة وذلك من خلال استثمار ذلك الفائض وعدم توجيهه الى زيادة الانفاق الاستهلاكي وهذا الامر يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي .

المصادر

القرآن الكريم

1- احمد خالد المهايني وخالد شحادة الخطيب، المالية العامة ، دار الملايين للنشر والتوزيع، سوريا، ب.ط ،2015.

2- أماني غازي جرار منظمات الأعمال التنموية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن 2018 .

3- الانسة ، ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، وهران ، الجزائر ، (غير منشورة) ..

4- الانسة ، ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، وهران ، الجزائر ، (غير منشورة) 2016 .

5- باسل البستاني، المصاريف والايرادات العامة والتطور الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد2، السنة الثانية ،1982.

6- بكرين ، رحاب عبد الرحمن الساير ، ، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، (غير منشورة) 2015

7- بكرين ، رحاب عبد الرحمن الساير ، ، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، (غير منشورة) 2015 .

8- بن ساحة ، مصطفى ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير في تخصص تجارة دولية ، الجزائر ، 2011.

9- تودارو ميشيل التنمية الاقتصادية ، تعريب و مراجعة محمود حسن حسين و محمود حامد دار المريخ ، الرياض ، 2006.

10- جعفر طالب جنديل الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي)دراسة تحليله للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية(الجزء الأول ،الطبعة الثانية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد ،2016.

11- حامد عبد المجيد دراز ومرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب.ط 1998، ص ص232-233.

12- حامد عبدالمجيد دراز و المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب.ط ،1998.

13- خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط4، 2012.

14- خفاجة ، امل حمدان ، ، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين ، (غير منشورة) 2013 .

15- الزركوش ، علياء حسين خلف ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2010) ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2013.

16- زغير ، اكتفاء عذاب ، ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية2017 ،ص9.

17- الزهيري ، زينب جاسم مهدي جاسم ، ((أثر صادرات التكنولوجيا المتقدمة في النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (2016-2017)) ، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2018.

18- السعدي ، منتهى زهير محسن ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2013.

19- سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة للنشر، عمان الأردن، ط1، 2011، ص103.

20- سلام عبد الجليل، الانفاق الحكومي والتغيرات البنيويه في الاقتصاد العراقي للمدة من) 1970-2004(، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ،1995، ص12.

21- سندس فاضل عبد الكريم حمزة، سياسة الانفاق العام واثرها في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة من) 2015-2017(، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل،2017، ص22.

22- شاكر محمد شهاب، اثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد سنة 1968،أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ،1989،ص33.

23- طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد ، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص131.

24- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، ب.ط، 2009، ص ص 42-43.

25- طلال محمد كداوي، الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق للفترة من) 1958-1977(، مجلة تنمية الرافدين، العدد10، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،1983،ص157.

26- عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضه العربية، بيروت، ب.ط ،1992،ص ص49-50.

27- عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة)الكتاب الأول(، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ب.ط ،1988،ص84.

28- عبد الرحمن ، اسماعيل ، عريقات ، حربي محمد ، مفاهيم و نظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) ، ط 1 ، دار وائل للنشر والأردن ، 2004 ،ص278.

29- عبد الرحمن ، اسماعيل ، عريقات ، حربي محمد ، مفاهيم و نظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) ، ط 1 ، دار وائل للنشر والأردن ، 2004 .

30- عبيدي ، فائق جمعة ، مدخل للاقتصاد الكلي التحليلي ، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ،2017،ص319.

31- العقابي ، عباس لفته كنيهر ، و عبيد ، شيماء ، خطاب دراسة احصائية واقتصادية لدالة الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011 المؤتمر العلمي الدولي الأول كلية الكوت الجامعة العراق واسط العدد الأول ، 2017،ص22.

32- العقابي ، عباس لفته كنيهر ، و عبيد ، شيماء ، مصدر سابق ، 2017.

33- العلي ، عادل فليح ، ، المالية العامة والتشريع المالي ،الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر 2016، فرع الموصل ، العراق .

34- علي حاتم القريشي اقتصاديات التنمية ، ط 1 ، حوض الفرات ، النجف - العراق ، 2017 ، ص 30-31.
35- علي عبد الكريم حسين الجابري : دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والاردن ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، 2012 ص 51
36- عوايشية وناصر ، بلال وفاطمة الزهراء ، ، اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تبسة ، الجزائر ،2016،ص37.
37- قدوري ، طارق ، ، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة ، الجزائر2016 ،ص27.
38- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مصدر سبق ذكره، ص ص292-293.
39- محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عليه ناصف واخرون التنمية الاقتصادية ، مطبعة البحيرة ، الاسكندرية مصر ، 2008 ، ص 77
40- محمود حسين الوادي ،مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،ط2، 2010، ص ص113-115.
41- محمود محمد داغر ،آلية الانفاق والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد1-2، السنة العاشرة،2013، ص 100.
42- المزروعي ، علي سيف علي ، ،اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، الأول،2012 ،ص ٢٨.
43- موسى ، فاطمة تركي نعمة ، ((قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق)) للمدة (1990-2013) ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2015.
44- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، ط1، 2005، ص26.
45- الوادي ، محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، عمان الاردن ، دار المسيرة ، ط 3 ، 2015،ص51
46- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص ص56-57.
47- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص58.
48- - عبد الله زاهي الراشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،ط3، 2008.
49- - حمدية زهران، التنمية الاقتصادية (الفكر الاقتصادي والتحليل الاقتصادي)، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ط1، 1988.
50- كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي في عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر، الجزائر ،2013.
51- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ط1، 2007.